أنباء مصرية

اللجنة العامة بـ«النواب» توافق: إجراء ضروري لحفظ أمن الوطن ولمواجهة الأعمال الإرهابية الدنيئة

مدبولي: قرار «الطوارئ» للحفاظ على الاستقرار أمام قوى الظلام

القاهرة ـ هالة عمران ومجدي عبدالرحمن

أكد رئيس مجلس الوزراء م.مصطفى مدبولي أن قرار رئيس الجمهورية رقم 208 لسنة 2019 بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، لمدة ثلاثة أشهر، اعتبارا من الساعة الواحدة من صباح الخميس الموافق 25 أبريل الماضي يستهدف الحفاظ على الاستقرار والتقدم الذي حققته البلاد أمام جرائم قوى الظلام في الداخل والخارج والتي تسعى لاستهداف ما تم تحقيقه للعودة إلى الوراء. جاء ذلك خلال إلقاء مدبولي بيان الحكومة حول قرار رئيس الجمهورية رقم 208 لسنة 2019 بإعلان حالة الطوارئ، أمام الجلسة العامة العاجلة لمجلس النواب امس لنظر القرار. وقال رئيس الوزراء، لأعضاء مجلس النواب: «لعلكم تدركون جميعا حجم الجهد الذي تحمله أبناؤنا وإخواننا من القوات المسلحة وقوات الأمن المصرية على مدى سنوات في مواجهة الجريمة المنظمة والجريمة غير المنظمة والإرهاب الممول والمتنقل عبر الحدود». وجدد رئيس الوزراء، التأكيد على أنه رغم أننا قطعنا خطوات مهمة وشوطا كبيرا في تحقيق قدر كبير من الاستقرار اللازم لتدور عجلة الحياة، ولنبني بلادنا واقتصادنا، ولقد نجحنا في ذلك بالفعل بفضل صلابة وقوة رجال القوات المسلحة والشرطة، فإننا نلحظ جميعا أن الاستقرار والتقدم الذي حققناه يثير قوى الظلام في الداخل والخارج لتدبر المكائد وتخطط للجرائم التي يستهدفون بها تدمير ما حققناه، والعودة بنا للوراء، مؤكدا أنه بفضل الله وبفضل تماسك مؤسساتنا وصلابة قاعدتنا الداخلية وشعبنا الواعي سندحر كل هذه القوى، ونحفظ أمن شعبنا وبلدنا. وأشار إلى أنه في ضوء الظروف التي تمر بها مصر في المرحلة الراهنة داخليا وإقليميا، فقد قرر مجلس الوزراء بكامل هيئته الموافقة على إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، اعتبارا من الساعة الواحدة صباح الخميس الموافق الخامس والعشرين من أبريل الماضي «2019»، وذلك على النحو الوارد بقرار رئيس الجمهورية رقم (208) لسنة 2019، مجددا التزام الحكومة بألا يتم استخدام التدابير الاستثنائية، إلا بالقدر الذي يضمن التوازن بين حماية الحريات العامة ومتطلبات الأمن القومي. من جانبها، وافقت اللجنة العامة لمجلس النواب على قرار رئيس الجمهورية رقم 208 لسنة 2019، بإعلان حالة الطوارئ، معتبرة أنه إجراء ضروري لحفظ أمن الوطن واستقراره ولمواجهة الأعمال الإرهابية الدنيئة التي تعرقل مسار التنمية، على غرار ديمقراطيات راسخة تتخذ من حالة الطوارئ وقاء ودرعا لأمنها وسلامتها.

جانب من جولة د.سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ود.ديفيد مالباس رئيس مجموعة البنك الدولي

وزيرة الاستثمار: الاتفاق مع البنك الدولي لدعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلنت د.سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، وديفيد مالباس، رئيس مجموعة البنك الدولي، امس عن تفاصيل مشروع جديد لدعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 200 مليون دولار، والذي وافق عليه مجلس إدارة البنك مؤخرا ـ وذلك في مستهل الزيارة الأولى لرئيس البنك الجديد إلى مصر، بمقر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي. حضر اللقاء نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدكتور فريد بلحاج، نائب رئيس البنك للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيرجيو بيمنتا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية، وماريانا ويس، المدير الإقليمي للبنك الدولي في مصر، ووليد لبادي، مدير مؤسسة التمويل الدولية لدى مصر، والسفير راجي الاتربي، المدير التنفيذي لمصر لدى البنك، والدكتور شهاب مرزبان، رئيس شركة مصر للاستثمار في ريادة الأعمال، والمستشار محمد عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني:
www.alanba.com.kw

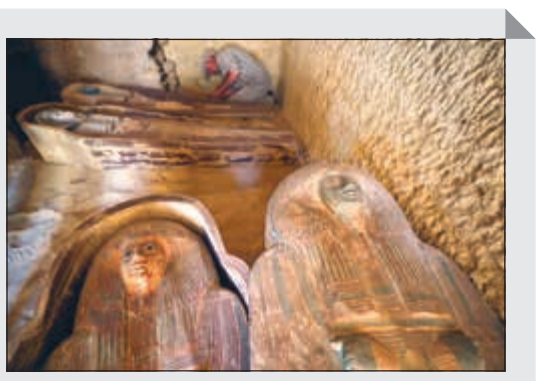

اكتشاف مقبرة مزدوجة بالهرم تعود إلى «الأسرة الخامسة»

القاهرة ـ وكالات: أعلن وزير الآثار المصري د.خالد العناني امس عن اكتشاف اثري جديد لمقبرة مزدوجة لشخصين بمنطقة أهرامات الجيزة الأثرية يرجع تاريخها الى عصر «الأسرة الخامسة» في مصر القديمة. وقال العناني خلال مؤتمر صحافي لهذه الغاية إن بعثة للآثار المصرية نجحت في اكتشاف هذه المقبرة التي تعد جزءا من «جبانة مكتشفة» تقع في الجزء الجنوبي الشرقي لمنطقة آثار الأهرامات بمحافظة الجيزة. من جانبه، قال الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار بمصر د.مصطفى وزيري ان هذا الاكتشاف يأتي استمرارا لسلسلة اكتشافات وزارة الآثار المصرية. وأضاف وزيري في المؤتمر الصحافي ان الحفائر في تلك المنطقة بدأت في أغسطس 2018 فيما تم رفع حوالي 450 مترا مكعبا من الردم للوصول الى المقبرة، مبينا ان فريق العمل كشف عن العديد من الدفنات وآبار الدفن والمقابر التي تعود للدولة القديمة. من جهته، أكد وزير الآثار الأسبق وعالم «المصريات» د.زاهي حواس أهمية تلك المنطقة الأثرية التي ترجع الى 5000 عام قبل الميلاد والتي تضم العديد من الحفائر التي أهمها مقابر بناة الأهرامات من قدماء المصريين.

أنباء لبنانية

استمرار «الكباش» حول الضرائب المصرفية

«معركة الموازنة» تُستأنف غداً.. وأساتذة الجامعات والمصرفيون ينضمون للمضربين.. والقضاة يعتكفون

بيروت ـ عمر حبنجر

استراحة المحاربين انسحبت أمس على مجلس الوزراء اللبناني، الذي تجاوز قراره بعد جلسات يومية، صباحية ومسائية لإنجاز مشروع الموازنة العامة المطلوبة على عجل قبل الحادي والثلاثين المقبل، وقرر الاستراحة يومي السبت والأحد، ليستأنف الاثنين «جبهة الموازنة» العصيّة على التقشف المطلوب من المجتمع الدولي.

ولا يبدو أن إنجاز الموازنة لناظره قريب، في ضوء الاحتدام الذي تميزت به الجلسة الرابعة لمجلس الوزراء حول فوائد الدين العام ومشاركة المصارف في تحمل أعباء الأزمة، بعد التصويت عليها من جانب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، مما أقلق الوسطين السياسي والمصرفي، بينما اعتبرت قناة «المنار» «أن اللبنانيين قطعوا مع السيد نصرالله بضرورة أن تخطو المصارف خطوة باتجاه تخفيف فوائد الدين العام».

وقد احتدم النقاش حول المادة 30 من مشروع الموازنة الرامية الى رفع الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من 7٪ الى 10٪ الى حد ظهور الانقسام الحكومي حول هذه النقطة، ما استدعى تأجيل البحث الى جلسة لاحقة، الانقسام تناول أيضا بند إعفاءات الرعايا العرب والأجانب الذين يملكون عقارات في لبنان من الضرائب على عقاراتهم.

حول رفع الضريبة على فوائد الودائع المصرفية، تقول «الاخبار» إن الرئيس سعد الحريري عارض إقرار هذا البند واشترط للموافقة عليه، استثناء المصارف من الزيادة الضريبية. فرد عليه وزير المالية علي حسن خليل قائلا: دولة الرئيس وعدتني واتفقنا على السير بالتعديل هذا، فأجابه الحريري نافيا الاتفاق والوعد.

وساند رئيس الحكومة في موقفه وزراء القوات اللبنانية وتيار المستقبل وممثل تيار العزم عادل أفيوني، بالمقابل تولى وزراء تكتل لبنان القوي وحزب الله وحركة أمل والمردة الدفاع عن بند زيادة الضريبة على الفوائد المصرفية. وهنا وافق رئيس الحكومة على الزيادة، بشرط إعفاء المصارف من زيادة 3٪ المضافة، وحصر 10٪ بفوائد الودائع، الأمر الذي رفضه وزراء الفريق الرئاسي وحزب الله وحركة أمل وبعد طول نقاش اقترح باسيل تأجيل الأمر الى جلسة تعقد برئاسة الرئيس ميشال عون، مما رفضه الحريري، وأعلن تأجيل البحث في المادة 30 الى جلسة أخرى.

وفي بند تجديد الإعفاءات الضريبية للعقارات العائدة للرعايا العرب والأجانب لمدة 5 سنوات، جرت مشادة بين وزير الصناعة الاشتراكي وائل ابوفاعور وبين وزير الخارجية جبران باسيل، الذي رفض اقتراحا من أبوفاعور، بتجديد هذه الإعفاءات لـ 5 سنوات، ولمرة واحدة وأخيرة، وذلك بحجة التجارة بهذا الموضوع، ورد عليه أبوفاعور قائلا: إن موقفك يعد استهدافا للرعايا العرب، ولمنعهم من المجيء الى لبنان، هنا تدخل رئيس الحكومة لمصلحة الموافقة على تجديد الإعفاء، وهكذا حصل.

بدوره، رئيس مجلس النواب، دعا المسؤولين الى التوقف عن الغنج والدلع، ولمشاركة الجميع في بذل التضحيات وتحمل الأعباء من أجل الإنقاذ وإلا فإن البلد يتجه الى الغرق، فيما تقدم الحزب التقدمي الاشتراكي بسلسلة اقتراحات بشأن الموازنة رافضا المس بحقوق الموظفين.

في غضون ذلك، واصل اتحاد نقابات المؤسسات الحكومية العامة الإضراب وانضم إليهم أساتذة الجامعة اللبنانية المتفرغون، وموظفو مصرف لبنان المركزي، في حين رفض «نادي القضاة» في لبنان، المس «بصندوق تعاضد القضاة»، وأعلن الاعتكاف التحذيري، حتى الأربعاء المقبل، على ان يقوموا حصرا بتيسير طلبات الموقوفين، لناحية تخلية السبيل او الترك، وهدد القضاة بالإضراب المفتوح دفاعا عن حقوق القضاة ومعنوياتهم.

غير ان مجلس القضاء الأعلى دعا القضاة الى متابعة أعمالهم كالمعتاد.

النائبة بهية الحريري ووزير الإعلام جمال الجراح خلال معرض رمضاني في صيدا (محمود الطويل)

أنباء سورية

نزوح آلاف المدنيين وعشرات القتلى جراء التصعيد على منطقة «خفض التصعيد»

عواصم ـ وكالات: أجبرت الهجمات التي يشنها الجيشان السوري والروسي على مناطق خفض التصعيد بمحافظتي إدلب وحماة آلاف العائلات على النزوح على أبواب شهر رمضان. وقال ناشطون وشبكات حقوقية إن أكثر من 80 غارة حربية ومروحية كل منها بعدة صواريخ مع عشرات القذائف، استهدفت وسط وأطراف بلدات الهبيط، سراقب، مردیخ، النبي ايوب، الجانودية، ابديتا، سفوهن، بسامس، حاس، الهبيط وغيرها من مدن وبلدات ريفي حماة وادلب، بحسب ما نقلت شبكة «شام» الاخبارية. وأفاد المرصد السوري لحقوق الانسان بسقوط قتلى في غارت جوية روسية وسورية متفرقة على أرياف حماة وإدلب وحلب، وهي مناطق «خفض التصعيد» وفقا لاتفاق الرئيسين الروسي والتركي فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان. وقال المرصد، في بيان، إن عدد الضحايا ارتفع بذلك إلى 65 قتيلا من المدنيين والعسكريين جراء بلوغ التصعيد الأعنف على الإطلاق يومه الخامس أمس.

وأشار المرصد إلى أن قوات النظام قصفت بأكثر من 50 قذيفة وصاروخا أماكن في بلدة الهبيط بريف إدلب الجنوبي، ما أسفر عن مقتل مواطنة ورجل بالإضافة لسقوط جرحى.

وأسفر التصعيد عن مغادرة أكثر من 42 ألف مدني، خلال الأيام الثمانية الماضية، منازلهم في المحافظة، جراء القصف الجوي والمدفعي الذي يشنه الجيش السوري والميليشيات الموالية له بدعم من الطيراني الروسي. ونزحت أكثر من 6 آلاف عائلة سورية، باتجاه مخيم «أطمة» الحدودي مع تركيا، ونحو المناطق المحاذية لنقاط المراقبة، التي أقامها الجيش التركي، في محافظة إدلب.

بدوره، أوضح حسين ديبيس، أنه واجه صعوبات كبيرة أثناء النزوح، جراء الهجمات المكثفة. وأردف: «رمضان اقترب، وليس بحوزتنا شيء، حتى الخيام لا نجدها».

من جهتها، قالت حميدة أم خالد، النازحة رفقة أبنائها، إن جميع سكان قريتها اضطروا إلى المغادرة. وتساءلت عن كيفية إطعام أبنائها، وعن العثور على مكان ليرقدوا فيه، خلال شهر رمضان.

وبحسب أحد القادة العسكريين في «حركة أحرار الشام» التابع لـ«الجبهة الوطنية للتحرير»، فإن التصعيد العسكري من قبل موسكو ودمشق على مناطق يفترض أنها من مناطق خفض التصعيد، يأتي بعد فشل مسار مفاوضات أستانة وبعد رفض فصائل المعارضة مجتمعة دخول وتسيير دوريات روسية في تلك المناطق.

وقال القيادي، الذي تحفظ على ذكر اسمه، لموقع «زمان الوصل»، إن روسيا اتفقت مع الأتراك على ثلاث مسائل أولها إنهاء بعض الفصائل التي تعتبرها روسيا «إرهابية»، وفتح الأوتوستراد الدولي حلب دمشق الذي يمر بالمناطق التي تشهد اليوم تصعيدا عسكريا، بالإضافة إلى تسير دوريات روسية في تلك المناطق وتأمين ذلك الطريق.

وتوقع القيادي أن معركة إدلب قد تبدأ في أي لحظة، وسوف تشمل كافة المحاور التي قد يتقدم منها الجيش السوري وحلفاءه. وعن الاستعدادات العسكرية، قال القيادي إن الفصائل في أتم الجاهزية والاستعداد لتلك المعركة، واصفا تلك المعركة بأنها معركة وجود بالنسبة للفصائل، ومعركة حسم بالنسبة لقوات دمشق، مضيفا أن هذه المعركة ستشهد «مفاجآت» للقوات السورية والروسية من ناحية التجهيز والاستعداد والأهداف العسكرية للفصائل المقاومة.

«العسكريون» المتقاعدون يتصدرون الحراك المدني الجديد

بيروت: بدا أن الحراك المدني الجديد نصب نفسه مراقبا لما ستقره الحكومة بخصوص ميزانية الدولة للعام 2019. وهو بذلك يضع نفسه كقوة ثانية في مقابل مجلس النواب المسؤول عن الموافقة على الموازنة المالية للدولة. وبدا أن المتقاعدين العسكريين يتصدرون واجهة الدفاع عن رواتب كل موظفي القطاعين العام والخاص. يقول محلل سياسي في هذا الصدد: حقيقة أن القوة المتصدرة للحراك الجديد هم العسكريون المتقاعدون، فهذا يستبطن ظهور دور للجيش، وذلك لأول مرة، كقوة اجتماعية. قبل ذلك كان الجيش اللبناني يعيش ضمن منظومة قوانين صارمة تمنعه من التدخل بالشأنين الاجتماعي والسياسي. ومعروف أن لبنان يكاد يكون البلد الوحيد في العالم الذي يمنع على عناصر الجيش فيه الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات. واليوم، يعتبر أن الجيش دخل، ولو من بوابة المتقاعدين العسكريين، ساحة الصراع الاجتماعي والمعيشي الذي يفضي بشكل أو بآخر الى الساحة السياسية.

واللافت أنه رغم أن رئيس الجمهورية ينتمي للحلقة الاجتماعية العسكرية الصلبة، إلا أن حراك المتقاعدين العسكريين الذي يحظى بتأييد كبير لدى كل بيئة الجيش التي لا تزال في الخدمة الفعلية، قرر مواجهة الطبقة السياسية الحاكمة جميعها.

وفي جانب سياسي من خلفيات تصدر المتقاعدين العسكريين للحراك المدني في هذه المرحلة، يوجد جانب له علاقة بأن الجيش طرأ عليه حالة تسييس على مراحل، وبلغت ذروتها خلال الطائف الذي جعل اليرزة وخريجيها بمنزلة ناد للمرشحين لرئاسة الجمهورية.

والواقع أنه بعد خروج متقاعدي الجيش الى الشارع للاعتراض على موازنة الحكومة الأولى من عهد الرئيس ميشال عون، بات التيار الوطني الحر يشعر بأنه دخل مرحلة انفصام شخصيته الاجتماعية، وهو مهدد بأن يصبح تيارا بقيادة جبران باسيل وهو يعبر عن طبقات المسيحية المستفيدة من السلطة: التوظيفات والتنفيعات.. إلخ. في مقابل تيار مرشح يقوده العميد شامل روكز، وهو يعبر عن القاعدة الاجتماعية المسيحية الأساسية للتيار والمنتمية لبيئات وأبناء العسكريين. ويبدو واضحا أن الرئيس عون يحاول لملمة هذا الوضع وذلك من خلال تسريب الأجواء التي تقول إن الجنرال المتقاعد الأكبر لن يترك راية الدفاع عن المتقاعدين العسكريين.

وهناك نقطة أخرى أثارتها قضية خروج المتقاعدين العسكريين الى الشارع، ومفادها: هل تكون هذه البيئة ذات الأصول العسكرية قادرة على النجاح، حيث فشلت بيئات المجتمع المدني في العام 2015؟!

دمشق: مؤتمر العشائر التقاء الخيانة والعمالة الأكراد: لا حل دون الاعتراف بحقوقنا كاملة

دمشق ـ أ.ف.پ: ندد مصدر سوري مسؤول بمؤتمر للعشائر نظمه الأكراد الذين يسيطرون على قوات سوريا الديموقراطية «قسد» المدعومة من التحالف الدولي بقيادة واشنطن في مدينة عين عيسى. ووصفه بـ«الخيانة»، بحسب ما أوردت وكالة سانا الرسمية.

ورفض القائد العام لقسد، مظلوم عبدي خلال المؤتمر الذي انعقد أمس الأول أسلوب «المصالحات» الذي تقترحه دمشق من أجل تحديد مصير مناطق سيطرة الأكراد في شمال شرق سورية، مبديا في الوقت ذاته استعداده للحوار مع الحكومة السورية.

وقال المصدر المسؤول في وزارة الخارجية السورية في تصريح لوكالة سانا إن المؤتمر الذي انعقد في منطقة «تسيطر عليها ميليشيات مسلحة تابعة للولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى. مني بالفشل بعد مقاطعة معظم العشائر العربية الأصيلة له».

ووصف المؤتمر بانه «التقاء العمالة والخيانة والارتهان».

وأضاف المصدر أن «مثل هذه التجمعات تجسد بشكل لا يقبل الشك خيانة منظميها مهما حملوا من انتماءات سياسية أو إثنية أو عرقية». وكان عبدي أكد أمس الأول الاستعداد «للحوار مع النظام السوري» للتوصل إلى «حل شامل». وشدد على انه لا يمكن بلوغ أي «حل حقيقي» من «دون الاعتراف بحقوق الشعب الكردي كاملة دستوريا. ومن دون الاعتراف بالإدارات الذاتية»، فضلا عن القبول بدور قسد في حماية المنطقة الواقعة تحت سيطرتها مستقبلا.